اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

هل التوزيع للثروة عادل ؟

في ظل المطالبات بل الاستغاثات من الحكومات المحلية وحتى الوزارات الاتحادية ومعهم إقليم كردستان بضرورة رفع التخصيصات المالية السنوية ضمن الموازنة العامة للدولة ، يبرز السؤال العريض بمدى عدالة توزيع الثروة التي هي في جلها عائدات نفطية بنسبة تفوق حاجز الـ ٩٠ ٪ .

ولان الجدل السياسي محتدم في أعلى المستويات ، والطبقة السياسية منشغلة الى حد اللعنة بالمناكفات والتجاذبات والمصالح الضيقة تنزوي هذه المفاهيم الى لاشيء ، وبحكم معطيات الواقع الحالي فلا أهمية لمفهوم عدالة توزيع الثروة ، واعادة توزيع الدخل ، وهذه تكاد تكون صفة ملازمة للسياسيين حتى في ممارستهم للمهام الوظيفية في السلطة التنفيذية .

وسنركز هنا على اعادة النظر بالموازنات الاستثمارية للمحافظات والوزارات كونها تمثل مخرجات الموازنة للاعمار والتنمية ، حيث تعاني هذه الموازنات من التوزيع العشوائي الذي لا يستند الى إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم ، بقدر ما هي تخصيصات لتنفيذ مشاريع ترقيعية لا تعالج النقص الحاصل في الخدمات على المنظور القصير او المتوسط او حتى البعيد بسبب حالات الفساد المالي والاداري التي تعج بها المؤسسات التنفيذية ناهيك عن ضعف الإدارة والقدرة الإدارية في توجيه مسارات الموازنة الاستثمارية الى تحقيق اهدافها ، حيث نرى ان الاعوام الستة الماضية لم تقدر على المعالجة او المساهمة في تقليل وطأة ضعف الخدمات ، في ظل اقتصاد توصيفه اقتصاد سوق ، وواقعه العملي حالة متأرجحة بين المركزية والسوق ،ولكنه نزع الى سيطرة وهيمنة شبه مطلقة للدولة على الفعاليات الاقتصادية كافة .

وعود على بدء ، فهل الحكومة تعتمد معايير علمية وعملية عادلة في عملية توزيع العائدات النفطية التي تعد الممول الرئيسي للموازنة العامة للدولة ، في ظل الفائض المتحقق جراء احتساب الموازنة لسعر برميل نفط اقل بكثير من الاسعار السائدة في اسواق النفط العالمية ، وفي ظل تغييب لكثير من الاموال العراقية المجهولة المصير فضلاً عن اللغط المثار حيال العائدات النفطية المودعة في صندوق تنمية العراق الذي يعد خزينة العراق ومستودع الموارد المالية للعراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان في ظل عدم خروج العراق من البند والسابع وتبعاته المقيتة ، وحمله الثقيل من الديون السابقة ي ولاسيما ديون بعض الدول العربية ولاسيما تعويضات الكويت .

ولا يمكن التغاضي ونحن نتحدث عن عدالة توزيع الثروة عن ظاهرة الفساد المستشرية في العراق والتي غدت كالسوسة التي تنخر في الجسد الحي في ظل اجراءات قانونية غير قادرة لحد اللحظة على الردع ومحاسبة الفاسدين وعلو كعب المقايضة السياسية في مثل هكذا ملفات فساد لطمطمة كثير من حالات الفاسدين وحماية الفاسدين واقصاء أو استهداف المتصدين للفساد.

خبراء يطالبون بوقف ظاهرة استنزاف العملة الأجنبية

البنك المركزي يؤكد سعيه لتثبيت سعر الصرف بـ 1189 ديناراً للدولار الواحد

□ بغداد / علي الكاتب - وكالات

استقرار سعر العمله العراقية

قال البنك المركزي أن هدف سياسته النقدية هو المحافظة والابقاء على سعر صرف الدينار مقابل الدولار بـ١١٨٩، مبينا استقرار سعر الصرف في الاسواق المحلية بعد توسيع منافذ بيع الدولار، فيما طالب خبراء بضرورة وقف ظاهرة استنزاف العملات الأجنبية وعدم تحميل البنك المركزي مسؤولية ذلك .

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد بحسب (أكانيوز) إن البنك المركزي ثبت سعر صرف الدينار مقابل الدولار بـ١١٨٩ دينار للدولار الواحد بعد اضافة عمولة المصرف ١٣ دينار وربح شركات الصيرفة عشرة دنانير للدولار الواحد.

واضاف أن البنك المركزي يبيع الدولار بـ١١٦٦ ديناراً، متوقعا حسم ظاهرة انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار خلال الفترة المقبلة".

وتابع أن البنك يبيع حاليا مبلغ ٢٠٠ مليون دولار يومياً وهو مبلغ كبير يغطي احتياجات السوق وبدأ المصرف بتوسيع منافذ بيعه ليشمل مصرفا الرشيد والرافدين".

وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية وهو ما لم يؤكده البنك المركزي العراقي.

وتخضع إيران بفعل برنامجها النووي وسوريا نتيجة للاحتجاجات الشعبية إلى عقوبات دولية قاسية وتتعرض أسواق كلتا الدولتين إلى انهيارات اقتصادية بسبب ضعف السيولة المالية من العملة الصعبة.

وتتلخص مهمة البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي.

وأقر البنك المركزي الشهر الجاري بوجود خلل في سعر صرف الدينار العراقي وأكد سعيه لتوحيد سعر الصرف بينه وبين الأسواق المحلية فيما نفى في الوقت ذاته أي تدهور بقيمة الدينار العراقي.

وكان البنك المركزي اتهم الاسبوع الماضي أربع دول بـ"التآمر" على ضرب الاقتصاد المالي العراقي لإفراغ سوقه من قوته المالية، مبينا أن ممرات التجارة الحرة في العراق باتت الوسيلة المعتمدة لضرب الاقتصاد.

وشهد سعر الدولار مقارنة بالعملة المحلية ارتفاعاً خلال الأيام الماضية وهو ما عزاه مسؤولو شركات صيرفة محلية إلى اتخاذ البنك المركزي إجراءات إضافية في مزادات بيع العملة الصعبة.

الى ذلك اكد الخبير الاقتصادي باسم جميل ان البنك المركزي ليس بمقدوره ايجاد الحلول الناجعة لظاهرة استنزاف العملات الاجنبية والصعبة من البلاد بمفرده برغم كونه السلطة النقدية الوحيدة في العراق ، مما يتطلب ايجاد معالجات جذرية سواء كانت معالجات اقتصادية او امنية واستخباراتية او اتخاذ قرارات حاسمة من الجهات التنفيذية لوقف هذا الاستنزاف في العملات الصعبة.

وقال جميل في حديث لـ(المدى) ان من شأن ذلك توفير الاجواء الملائمة لانتعاش الحياة الاقتصادية في العراق من جديد ، واحداث نوع من الموازنة بين النمو المتزايد للتداول بالدولار الاميركي والعملات الاجنبية الاخرى ، وبين كمية الاحتياطيات الواجب توفرها بشكل كاف من تلك العملات في البلاد ، وعدم تأثير ذلك الاقتصاد الوطني بشكل عام ، وعلى الحيلولة دون تحقيق الزيادة في ضخ النفط الخام العراقي الى اسواق النفط العالمية ، وهي التي تعد كذلك من وسائل التخفيف من تداعيات تلك الظاهرة التي اشرنا اليها.

واضاف ان تلك الظواهر تتأتى من جملة اسباب هي من جراء زيادة الطلب على شراء الدولار الاميركي بنحو غير مسبوق ، ومؤشرات على زيادة الطلب بشكل بكثير عن العرض على وفق دراسات لواقع الاقتصاد العراقي اعدها متخصصون في هذا الموضوع ، والتي تتسبب بها عدة عوامل منها التأثيرات السلبية على الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية المفروضة من المجتمع الدولي على الدول المجاورة للعراق وتحديا سوريا وايران ، ما نتج عن ذلك من قيام بعض المجاميع بتهريب العملات الصعبة من العراق الى تلك الدول ، في محاولة لانعاش اقتصادياتها بشراء الدولار الاميركي باكبر كمية ممكنة .

واشار الى ان الضرورة تأتي هنا لايجاد المعالجات الحقيقية لهذا الخلل عن طريق القيام باجراءات قانونية وامنية وفنية لاعادة التوازن في حركة التداول في العملات وعودة التوازن الحقيقي في الاقتصاد العراقي ، الذي ليس بمقدوره تحمل العقوبات الاقتصادية المفروضة على دول اخرى ، اذ انه برغم وجود علاقات اقتصادية بين العراق وتلك الدول بشكل متكامل لكن ليس من مصلحته تحمل اخطاء الآخرين ودفع (فواتير) الحساب عن غيره لتعرضه لازمة اقتصادية كبيرة تسببت بحدوث نقص كبير في احتياطيات البنك المركزي العراقي من العملات الصعبة وتحديداً من الدولار الاميركي ، والتأثيرات السلبية كذلك على الموقف المالي للعراق بشكل عام مما يجعله عرضة لمخاطر اقتصادية ومالية كبيرة .

ولفت الى اهمية الحيلولة دون استمرار تدفق هذه العملات الصعبة الى دول الجوار بهذا النحو ، على الرغم من تطمينات البنك المركزي على الوفرة في الاحتياطيات من العملات الصعبة الموجودة لديه ، واعلان الحكومة لاكثر من مرة عن اتخاذها لاجراءات بصدد ذلك ، مما يستدعي تضافر الجهود من قبل جميع الجهات في جهود مشتركة للحيلولة دون استمرار تدفق العملات وتهريبها الى الخارج.

الكهرباء تعلن قرب نصب ثلاث محطات كبيرة في البصرة

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة الكهرباء أن العراق مقبل على تحقيق حاجته من الطاقة الكهربائية بالكامل أواخر العام المقبل، فيما أعلنت عن قرب مباشرة شركات أجنبية بنصب ثلاث محطات كبيرة لانتاج الكهرباء في البصرة، بعد أن كانت اثنتان منها متروكتين منذ عام ٢٠٠٩ في مخازن تابعة للوزارة، فيما حمل مجلس المحافظة الوزير السابق مسؤولية عدم نصبهما.

وقال الوزير كريم عفتان الجميلي في مؤتمر صحافي إن العراق يتجه بخطى ثابتة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية أواخر العام المقبل"، معتبراً أن "الفائض من الكهرباء بعد عام ٢٠١٣ سيخصص للمنشآت الصناعية التي من المتوقع بناؤها، مضيفاً أن " أكثر من ٢٧ الف ميغاواط ستكون متاحة بعد سنوات قليلة، وهي أكثر بكثير من حاجة البلد".

ولفت الجميلي الى أن "ثلاث شركات أجنبية تستعد لنصب ثلاث محطات كبيرة في مواقع مختلفة من البصرة". موضحاً أن "المحطة الأولى هي محطة الرميلة التي تبلغ طاقتها ١٢٥٠ ميغاواط، وتستعد لنصبها شركة (هيونداي) الكورية الجنوبية، فيما تستعد شركة يونانية لنصب محطة شط البصرة البالغة طاقتها الانتاجية ١٢٥٠ ميغاواط، والمحطة الثالثة هي محطة النجيبية التي تبلغ طاقتها ٥٠٠ ميغاواط، وتم التعاقد مع شركة (انكا) التركية لنصبها". وأشار الوزير إلى أن "أجزاءً ومكونات المحطات الثلاث مخزونة بشكل جيد وآمن في مخازن تابعة للوزارة تقع في ناحية خور الزبير في البصرة"، مضيفاً أن "أول وحدة إنتاجية في محطة الرميلة من المقرر أن تدخل الخدمة قبل منتصف العام المقبل، فيما من المفترض أن تشغل محطة شط البصرة قبل نهاية نفس العام".

يشار إلى أن عضو لجنة النزاهة النيابية حسين الأسدي أعلن قبل ثلاثة أيام عن فتح تحقيق على اثر احتفاظ الوزارة منذ عام ٢٠٠٩ بمحطتين ألمانية وأميركية لانتاج الكهرباء بطاقة ٢٥٠٠ ميغاواط في مخازنها الواقعة بمنطقة خور الزبير من دون أن تنصبهما للتخفيف من أزمة الكهرباء، معتبراً في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "الفساد الإداري والمالي هو السبب وراء عدم نصبهما لان تشغيلهما يؤثر سلباً على مصالح الذين يسعون إلى إبرام المزيد من العقود المشبوهة"، مؤكداً أن "أجزاء ومكونات المحطتين القليل منها أصابها التلف لان بعضها مكدسة في العراء؛ والأخرى مخزنة تحت سقائف معدنية لا تنطبق عليها أدنى شروط التخزين".

من جانبه، قال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح حسن البزوني في مداخلة له المؤتمر الصحافي إن "الوزير السابق يتحمل مسؤولية تأخير نصب المحطتين، أما الوزير الحالي فقد سارع الى توقيع عقدي نصبهما بعد توليه منصبه"، مضيفاً أن "مجلس المحافظة قدم درعاً تكريمياً إلى الوزير خلال زيارته التفقدية للمنشآت الكهربائية في البصرة".

وأشار البزوني إلى أن "أجزاء ومكونات المحطات الثلاث سوف تنقل قريباً من مخازن خور الزبير الى مواقع نصبها".

يذكر أن العراق يعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ عام ١٩٩٠، وبعد عام ٢٠٠٣ ازدادت ساعات قطع التيار الكهربائي عن المناطق السكنية والتجارية بسبب قدم وقلة المحطات الإنتاجية والتحويلية وضعف شبكات التوزيع وخطوط النقل، وبحسب الوزارة فإن الطاقة المستوردة وما تنتجه محطاتها باستثناء الموجودة منها في اقليم كردستان يبلغ حالياً ٧١٢٠ ميغاواط، من المتوقع أن تضاف لها بعد أيام قليلة ٥٠٠ ميغاواط فقدت في الاسبوع الماضي نتيجة توقف وحدات غازية من جراء العواصف الترابية التي اجتاحت أغلب المحافظات.

اما محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، فانها تضم خمس محطات كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية تعمل جميعها بأقل من طاقتها التصميمية بسبب قدمها، وهي محطة الهارثة الحرارية التي أنشأتها شركة (ميتسوبيشي) اليابانية عام ١٩٧٩، ومحطة النجيبية الحرارية التي أنشأتها شركة (تكنوبروم اكسبورت) الروسية عام ١٩٧٤، ومحطة خور الزبير الغازية التي أنشأتها شركة ألمانية عام ١٩٧٧، ومحطة الشعيبة الغازية التي أنشأتها شركة (الوستوم) الفرنسية عام ١٩٧٣، فيما تعتبر محطة البتروكيماويات الغازية التي أنشأتها شركة اسكتلندية عام ١٩٨٨ أحدثها، فيما يعاني السكان في فصل الصيف من ارتفاع درجات الحرارة إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية خلال النهار، كما أن موجات الرطوبة العالية التي تحملها الرياح الآتية من الجهة الجنوبية الشرقية والعواصف الترابية، عادة ما تخلف الكثير من حالات الاختناق عند انقطاع التيار الكهربائي عن المناطق السكنية.

وفد استثماري هولندي يزور كردستان الأسبوع الجاري

□ أربيل /المدى

أعلن رئيس غرفة التجارة والصناعة بإقليم كردستان عن زيارة رسمية مرتقبة لوفد حكومي وإستثماري هولندي الى الإقليم خلال الأسبوع الجاري، لافتاً الى أن الزيارة ستستمر على مدى ثلاثة أيام يبحث خلالها الوفد الإستثمار في كردستان.وأفاد دارا جليل الخياط بحسب (آكانيوز)، أنه من المقرر أن يصل وفد حكومي وإستثماري هولندي في زيارة رسمية الى الإقليم خلال الأسبوع الجاري تستمر ثلاثة أيام، مشيراً الى أن "الوفد سيضم ممثلين عن وزارة المالية وغرفة التجارة والصناعة وشركات هولندية".وأضاف الخياط أن الوفد الهولندي سيعقد اجتماعات مع الوزارات المعنية بحكومة الإقليم وغرفة التجارة والصناعة ورجال الأعمال في كردستان لبحث الاستثمار في الإقليم"، مبيناً أن "الزيارة تهدف في الأساس الى الإطلاع على الاستقرار الأمني والسياسي الذي يشهده الإقليم وفرص الاستثمار المتاحة لديه، على الرغم من وجود شركات هولندية عاملة في كردستان".وتمكن إقليم كردستان خلال السنوات القليلة الماضية من استقطاب العديد من الشركات العالمية مستفيدا من أوضاعه الأمنية المستقرة وسنه قانونا للاستثمار يمنح امتيازات واسعة للمستثمرين.

ارتفاع حجم التبادل التجاري بين العراق والإمارات إلى 7 مليارات دولار

□ بغداد /المدى

أعلنت السفارة الإماراتية في بغداد أن حجم التبادل التجاري بين العراق والإمارات بلغ سبعة مليارات دولار خلال العام الماضي ٢٠١١، مشيرة إلى أن التبادل التجاري جاء عن طريق القطاع الخاص، فيما اعتبرت أن التبادل الاستثماري بين الدولتين ما زال ضعيفا.

وقال السفير الإماراتي لدى العراق عبد الله الشحي لـ"السومرية نيوز"، إن "التبادل التجاري بين العراق والإمارات وصل إلى سبعة مليارات دولار خلال العام ٢٠١١"، مبينا أن "الصادرات الإماراتية إلى العراق شملت كافة المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية والخدمية".وأضاف الشحي أن "هذا التبادل التجاري بين العراق والإمارات لم يأت بشكل كبير بفعل الحكومتين بقدر ما هو جهد القطاع الخاص للبلدين وخاصة مع وجود التجار العراقيين في الإمارات"، مشيرا إلى أن" الإمارات في إطار توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال عدد من القطاعات الاستثمارية".

وأوضح الشحي أن "التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين ما زال ضعيفا، رغم وجود شركات كبيرة لدى الإمارات قادرة على الاستثمار في مجال العقارات أو الموانئ أو البنى التحتية"، لافتا إلى أن "العراق يختار شركات من دول أخرى في عملية الاستثمار وإعادة بنيته التحتية".

وكانت السفارة الإماراتية في بغداد أعلنت، في تشرين الأول ٢٠١٠، أن التبادل التجاري بين العراق والإمارات وصل إلى خمسة مليارات دولار في عام ٢٠٠٩ ، مشيرة إلى أن برز المجالات التي تستثمر بها تلك الشركات هي المواد الإنشائية وتشييد العقارات.

وكانت وزيرة التجارة الخارجية لدولة الإمارات الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي زارت في شهر أيار من عام ٢٠١٠ إقليم كردستان العراق على رأس وفد تجاري واستثماري بلغ ٤٠ شخصا يمثلون مختلف الفعاليات الاقتصادية للاطلاع على الفرص الاستثمارية في الإقليم.يذكر إن العلاقات بين الإمارات والعراق قد تطورت بشكل كبير خصوصا بعد قرار الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٨ بإطفاء الديون على بغداد والبالغة سبعة مليارات دولار وإعادة العلاقات على مستوى عال مما انعكس ذلك على تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

شركة انيرجي الإماراتية تستثمر في المناطق الحرة بخور الزبير

□ بغداد /المدى

أعلنت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية عن توقيعها عقدا مع شركة (اس كي ايه انيرجي) الاماراتية للاستثمار في المناطق الحرة بخور الزبير .وقال مدير عام الهيئة صباح صالح القيسي في بيان صحافي: إن شركة (اس كي ايه انيرجي) الاماراتية أبرمت عقدا لاستثمار مشروع خدمي في مجال الخدمات النفطية والصيانة، مشيراً الى ان مساحة ارض المشروع بلغت ١٦٠٠٠م٢ .

وأضاف البيان: أن الهيئة العامة للمناطق الحرة وقعت عقدا اخر مع شركة هلال العراق للاتصالات والانترنت في المنطقة الحرة بخور الزبير، لمشروع خدمي وتبلغ مساحته ٥٠٠م٢ .

هذا وتشهد المنطقة الحرة في خور الزبير نشاطا ملحوظا في الاونة الاخيرة نتيجة لاقبال الشركات والمستثمرين على الاستثمار في المناطق الحرة للاستفادة من الامتيازات والحوافز التشجيعية التي تقدمها هذه المناطق.